جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة : الثالثة

المادة: تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر

عنوان المحاضرة : الادارة العثمانية للاقطار العربية

العام الدراسي : ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦م

سنة النشر : ٢٠٢٦م

أسم التدريسي : أ.م.د. رؤى جمال خضر

الإيميل الجامعي للتدريسي : ruaa.j.k@tu.edu.iq

اهتم العثمانيون منذ بدء سيطرتهم على الوطن العربي في القرن السادس عشر ، والتي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ١٩١٨ ، بتثبيت دعائم حكمهم وتنظيم الادارة والمجتمع مستندين في ذلك الى مصدرين اساسيين اولهما النظم التي كانت متبعة في مختلف انحاء الدولة العثمانية . وثانيهما النظم التي كانت سائدة في الاقطار العربية قبل احتلالهم لها . ولقد اصبحت الاقطار العربية بعد خضوعها للسيطرة العثمانية وحدات ادارية سميت بالايالات ثم ابدلت التسمية الى مصطلح الولايات ، وتنقسم الولاية الى سناجق (الوية) والالوية الى اقضية ، والاقضية الى نواح . وكان على رأس الادارة في الولاية . الوالي وفي كل لواء « متصرف » وفي كل قضاء « قائمقام » وفي كل ناحية « مدير ناحية » وفي كل قرية « مختار » . وقد بلغ مجموع الولايات العربية خلال العهد العثماني (١٢) ولاية و (٤) متصرفيات مستقلة . وهذه الولايات هي : ولاية الحجاز ، ولاية بيروت . ولاية اليمن . ولاية البصرة ، ولاية بغداد ، ولاية الموصل ، ولاية حلب ، ولاية سوريا ، ولاية الجزائر ، ولاية طرابلس الغرب ، ولاية تونس ، ولاية مصر ، اما المتصرفيات فهي متصرفية القدس ، متصرفية بنغازي ، متصرفية دير الزور ، متصرفية جبل لبنان ، وترتبط هذه الولايات والمتصرفيات بالعاصمة استانبول .

لم يكن للعرب طيلة الفترة العثمانية كيان سياسي خاص بهم ، ولم يمارسوا بصورة عامة اية سلطة سياسية مباشرة . ولكن هذا لم يمنع العثمانيين من مراعاة الفوارق الدينية والمذهبية والعرقية . اذ لم يحاولوا في بداية الامر التغلغل في حياة السكان

طالما حافظوا على ولائهم للحكم العثماني . وكان المجتمع مقسماً الى طبقتين : الاولى وهي الأكثرية وتضم المنتجين للثروة . من العمال والفلاحين والحرفيين وهم يدفعون الضرائب للحكام . أما الطبقة الثانية فهم الحكام ويمثلون الاقلية ولا يدفعون الضرائب ولا يقومون باي عمل انتاجي ، وانما ينصرفون لجمع الاموال ويستخدمونها في دعم سلطتهم . ومن هنا يمكن القول ان السطحية كانت من ابرز خصائص الحكم العثماني . وان هذه السطحية قد جعلت الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية خارج مسؤوليات الحكومة العثمانية ومن مسؤوليات السكان . أما واجبات الدولة العثمانية فقد انحصرت في حفظ النظام وحماية الدولة من الخطر الخارجي وتنظيم استثمار الثروة التي تعود الى السلطان العثماني الذي يعد الرئيس الأعلى للدولة والجيش ويشترط فيه ان يكون من الاسرة المالكة العثمانية التركية الاصل وقد تمتع السلطان بسلطة عسكرية ومدنية مطلقة . ويلي السلطان « شيخ الاسلام » وهو الرئيس الاعلى للعلماء . وهناك « الصدر الأعظم » أي رئيس الوزراء وكان يقوم باعانة السلطان في اصدار القوانين وادارة البلاد ، ويطلق على الحكومة المركزية للدولة اسم « الباب العالي » . ويتولى الشؤون الخارجية « ريس افندي » وهو بمثابة وزير الخارجية . وكان ثمة ديوان مركزي يترأسه السلطان ويضم كبار رجال الدولة المدنيين والعسكريين وعلماء الدين . وهذا الديوان يناقش المسائل ويخطط السياسة العامة للدولة . وكان السلطان يواظب على حضور جلساته ولكن بعد عهد السلطان سليمان القانوني تلكأ السلاطين في حضور جلساته واكتفوا بالسماع الى ما كان يدور فيه من مناقشات ، فكان ذلك من اسباب تدهور الدولة العثمانية .

واعتمدت الدولة العثمانية على المؤسسة العسكرية لتحقيق اهدافها في التوسع والسيطرة على الاقطار العربية . وتألفت المؤسسة العسكرية العثمانية من نوعين من القوات : القوات الاقطاعية القوات الانكشارية . فاما القوات الاقطاعية فان جذور تأسيسها يرجع الى المراحل الاولى في نشأة الدولة العثمانية ، حين اعتمدت على النظام الاقطاعي وهدفت من ورائه تحقيق امرين اثنين اولهما : تأمين الرزق لفئات متعددة من الجند بدلا من تخصيص رواتب لهم ، فقد كانوا يجهزون انفسهم ويتقدمون الى ميادين القتال . اما الامر الثاني ، فهو ان هذا النظام ساعدهم في تهيئة مايحتاجونه من الجند في حركات التوسع العثمانية . وقد شكلت قوات الفرسان الاقطاعية نواة الجيش العثماني .

اما النوع الثاني من القوات التي اعتمد عليها العثمانيون في ادارة عملياتهم التوسعية فهي القوات الانكشارية . وقد ظهرت الحاجة الى هذا النوع من القوات بعد ان فقدت القوات الاقطاعية اهميتها ، وصار من الصعب جداً الاعتماد عليها في اماكن بعيدة عن مواضع اقطاعاتها . ومما ساعد العثمانيين على انشاء الجيش الجديد « ينى جري » ثم طور بعدئذ ليكون الانكشارية تلك الاعداد الكبيرة من الاسرى المسيحيين الذين حصلوا عليها خلال عمليات توسعهم في اوربا . فقد كانت العادة المتبعة هي تخصيص خمس الاسرى للدولة وتحويلهم الى جنود يعملون في بناء الامبراطورية . وكان لارتباط الجيش الانكشاري بالطريقة البكتاشية . وهي طريقة صوفية باطنية شاعت بين قبائل الاناضول منذ منتصف القرن الثالث عشر . وكان الشيخ البكتاشي يتقدم القطعات الانكشارية عند السير نحو الحرب شاهرا سيفه ، ومن هنا اصبح كل نصر يناله الانكشارية يعزى الى ذلك الشيخ وبركاته . وليس من شك في ان هذا الارتباط ساعد الى حد كبير على تقوية سمعة الجيش الانكشاري الذي اصبح في

نهاية القرن الخامس عشر القوة العسكرية الضاربة للدولة العثمانية . فلقد اعتاد السلاطين بعد احتلالهم الاقاليم تثبيت حامية من الانكشارية

في مركز كل ولاية . وكان (آغا) الانكشارية بمثابة القائد العام للحامية العسكرية في الولاية وقد اخذ الجيش الانكشاري بالتدهور بعد ان دخلت فيه عناصر لا تتقن صنعته الجندية . وقد قاسى الاهالي منهم الكثير من العنف وضجوا بالشكوى من تعدياتهم وتزايدت اعباؤهم المالية . كما استفادوا من ظروف الصراع الذي كان ينشب بين ابناء السلاطين المتنازعين على العرش ليفرضوا نفوذهم على السلطان ، فتحولوا لذلك الى اداة هزيمة وتخريب .

واستمرت تمرداتهم خلال القرن الثامن عشر ، وكان اخطرها تلك التي حدثت في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣–١٧٣٠) حين تمكن الانكشارية في الثامن والعشرين من ايلوم ١٧٠٣ من السيطرة على العاصمة وخلع السلطان واعدام الصدر الاعظم واثنين من معاونيه . وقد لعب الانكشاريون كذلك دورا خطيرا في تاريخ الولايات العثمانية ومنها العربية . اذ ساهموا في الفتن الداخلية . وكثيراً مانشب القتال بينهم وبين القوات المحلية .

ان التدخل في شؤون الحكم واثارة المشاكل جعل الجيش الانكشاري بعيداً عن ممارسة مهامه الرئيسة في حفظ حدود البلاد وحمايتها من الاخطار المحدقة بها . وفي الوقت الذي كان فيه الانكشاريون يعبثون بمقدرات السلاطين لحقت بالدولة العثمانية في المجال الخارجي ، طوال القرن الثامن عشر ، هزائم خطيرة امام الدول الاوربية اضطرت على اثرها التوقيع على معاهدات مهنية ، منها معاهدة كارلوفتز ١٦٩٩ التي سلمت بها المجر الى النمسا ، ومعاهدة بساروفنز سنة ١٧١٧ التي فقدت بها جزءا مهماً من البلقان ، ومعاهدة كوجك كينارجي التي اعقبت هزيمتها امام روسيا سنة ١٧٧٤ ومعاهدة ياسي سنة ١٧٩١ التي ذلتها امام روسيا . وقد

انكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي لمصر وفلسطين وسوريا (١٧٩٨–١٨٠١) . وقد ادى ذلك كله الى ظهور اتجاه جديد في الدولة يدعو الى ايقاف التدهور ، وهو الاتجاه المعروف بحركة الاصلاحات والتنظيمات العثمانية . ولقد كان من الطبيعي ان يستهدف الاصلاح في المقام الاول ، التخلص من الجيش الانكشاري وانشاء جيش جديد يحل محله ، ولم يتحقق ذلك الا في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩) .